مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية

فصلية علمية محكمة تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

# منهج الطاهر بن عاشور في بيان الخطأ الواقع في التفسير من خلال كتابه (التحرير والتنوير)

د. حسن محمد علي آل أيوب عسيري

كلية الشريعة وأصول الدين جامعة الملك خالد

جامعة الكويت

مجلس النشر العلمي

ISSN: 1029-8908

العدد ١٢٧- السنة ٣٦

ربيع الثاني ١٤٤٣هـ - ديسمبر ٢٠٢١م

البحث الثاني

# منهج الطاهر بن عاشور
# في بيان الخطأ الواقع في التفسير
# من خلال كتابه «التحرير والتنوير»

د. حسن محمد علي آل أيوب عسيري
أستاذ مشارك بقسم القرآن وعلومه
كلية الشريعة وأصول الدين - جامعة الملك خالد

DOI: 10.34120/0378-036-127-004

# منهج الطاهر بن عاشور في بيان الخطأ الواقع في التفسير من خلال كتابه (التحرير والتنوير)

تاريخ استلام البحث: سبتمبر ٢٠٢٠ م تاريخ إجازة البحث: سبتمبر ٢٠٢٠م

إعداد الدكتور: حسن محمد عسيري *


## ملخص البحث

**يعد موضوع الكشف عن الخطأ من أهم المسائل المتعلقة في التفسير، وتأتي أهمية هذا الموضوع لما له من علاقة وطيدة ببيان معاني القرآن الكريم، ولكثرة الأقوال التفسيرية في الموضوع الواحد، ولأن الكشف عن الخطأ إنما يتمكن من خلال استحضار عدد لا بأس به من العلوم الشرعية عند الناقد، فهي تتنوع إلى أخطاء في أقوال تفسيرية، أو فيما يتعلق بالعلوم الأخرى من اللغة، ومسائل النحو والإعراب، وأحداث التاريخ، ومقاصد الشريعة.**

**وقد كان الطاهر بن عاشور على درجة عالية من التضلع من العلم، والتمكن في الاجتهاد، فهو القاضي المالكي، والمفتي الشرعي، والإمام الأعظم الذي حمل همّ الإصلاح الديني والاجتماعي، وجاء تفسيره نموذجا دالا على عظيم المهمة التي تضلع بها، وتوجه إليها، حيث لم يقتصر على مجرد التفسير، بل اشتمل على فنون عديدة، وأقوال جديرة بالدراسة، ومنها: منهجه وأسلوبه في الكشف عن الخطأ، والتعقيب عليه.**


**كلمات مفتاحية**: الخطأ – التفسير – الطاهر – ابن عاشور

## المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا إنه من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله[٢].

---

(*) أستاذ مشارك في كلية الشريعة وأصول الدين بقسم القرآن وعلومه، بجامعة الملك خالد بأبها. حاصل على شهادة الدكتوراه عام ٢٠١٥م والماجستير عام ٢٠١٢ في القرآن وعلومه، من جامعة أم القرى بمكة المكرمة والليسانس في القرآن وعلومه، من جامعة الملك خالد عام ٢٠٠١م.
**الاهتمامات البحثية**: علوم القرآن، تفسير القرآن، مناهج المفسرين

(٢) جزء من الخطبة المعروفة، وقد أخرجه ابن ماجه في كتاب النكاح، باب خطبة النكاح، (١/ ٦٠٩)، رقم (١٨٩٢)، وأبو داود في كتاب الصلاة، باب الرجل يخطب على قوس، (١/ ٢٨٧)، رقم (١٠٩٧)، والترمذي في كتاب النكاح، باب ما جاء في خطبة النكاح، (٣/ ٤٠٥)، رقم (١١٠٥)،

**أما بعد:**

فإن كشف الخطأ في الأقوال ومعرفة الغلط من الصواب، من أشد المسائل العلمية غموضاً، والذي لا يقوم به إلا عالم متمكن في فنه.

ويعد بيان الخطأ في الأقوال التفسيرية وما يتصل بها من أكبر المسائل؛ لتعلقه بكتاب الله تعالى، وبيان القول الصحيح في المراد منها.

ومن أجل ذلك قمت بدراسة هذا الموضوع من خلال الطاهر بن عاشور في كتابه العظيم: التحرير والتنوير، ولم يكن الإمام الطاهر في ذلك بدعا من المفسرين، ولا معبّداً طريقا لم يسلكه أحد، وإنما يأتي ضمن سلسلة علماء أفذاذ اعتنوا في تفاسيرهم بالاستدراك على بعض الأقوال، أو التعقيب عليها، أو توجيهها.

وقد جاء عنوان البحث على النحو التالي:

**منهج الطاهر بن عاشور في بيان الخطأ الواقع في التفسير**

**من خلال كتابه (التحرير والتنوير).**

**أهمية الموضوع:**

تأتي أهمية الموضوع من عدة جوانب، أبرزها ما يلي:

١- تعلقه بأشرف علم، وأعظم موضوع، وهو بيان المراد من كلام الله تعالى.

٢- ضخامة الأقوال المبثوثة في تفسير الآيات القرآنية، وكثرة الأقوال الموجودة في الكلمة الواحدة من الآية.

٣- إن كشف الخطأ مما لا يقدر عليه إلا أفراد قلائل ممن أوتوا التضلع من العلوم الشرعية، والتمكن في المعارف المتنوعة.

**أسباب اختيار الموضوع:**

والنسائي في كتاب الجمعة، باب كيفية الخطبة، (٣/ ١٠٤)، رقم (١٤٠٤). وقد أفرده الشيخ الألباني تصحيحه في جزء مفرد. ينظر: خطبة الحاجة التي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمها أصحابه (ص: ٩).

قمت باختيار هذا الموضع لعدد من الأسباب، وهي كما يلي:

١- إن قصد الطاهر بن عاشور من كتابه هذا تهذيب الأقوال التفسيرية، والإعراض عن الحشو والتطويل، وقد قصد به تصحيح المسار في التأليف في التفسير القرآني، وهو الإمام الذي حمل على عاتقه عملية الإصلاح العلمي والاجتماعي((١)).

٢- تمكن الطاهر بن عاشور من مختلف العلوم، وتنوع ثقافته المعرفية، مما يكون له حضور واضح في اختيار الأقوال، ونقد ما يستحق النقد منها.

٣- عدم وجود بحث مختص عن الطاهر بن عاشور حول هذا الموضوع المهم، فأحببت بذلك سد هذه الثغرة المهمة، وتنبيه الباحثين إلى استخراج مناهج المفسرين حول بيان الخطأ في التفسير.

**أهداف البحث**:

١ - معرفة مدى عناية ابن عاشور ببيان الخطأ الواقع في التفسير.

٢ - التعرف على منهج ابن عاشور في بيان الخطأ الواقع في التفسير.

٣ - إيضاح منهج ابن عاشور عند ترجيحه، وبيان الخطأ الواقع في التفسير.

٤ - تقييم منهج ابن عاشور في بيان الخطأ الواقع في التفسير.

**خطة البحث**:

المقدمة، وتشتمل على أهمية الموضوع، وسبب اختياره، وأهداف البحث، وخطة البحث، ومنهج البحث.

**المبحث الأول**: بيان الخطأ فيما يتعلق بالأقوال التفسيرية، وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: بيان خطأ تفسير شهد بمعنى رأى.

المطلب الثاني: بيان خطأ قول: إن مريم من ذرية سليمان بن داود عليها السلام.

المطلب الثالث: بيان خطأ تفسير الإسراف بكثرة الصدقة.

(١) ينظر مقدمة تفسير التحرير والتنوير (١/ ٧).

المطلب الرابع: بيان خطأ تفسير التضرع بالتذلل.

المطلب الخامس: بيان خطأ تفسير دار الفاسقين بأنها أرض مصر.

المطلب السادس: بيان خطأ تفسير شروه بمعنى اشتروه.

**المبحث الثاني**: بيان الخطأ فيما يتعلق بالمعاني اللغوية، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: بيان خطأ استخدام تعاليت بمعنى الحضور في غير جواب الطلب.

المطلب الثاني: بيان خطأ تفسير الجبين بأنه الجبهة.

**المبحث الثالث**: بيان الخطأ فيما يتعلق بمسائل النحو، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: بيان خطأ تعريف المفعول المطلق بأنه الذي لا يوجد إلا بوجود فعله.

المطلب الثاني: بيان خطأ استخدام (لات) في نفي غير الزمان.

**المبحث الرابع**: بيان الخطأ فيما يتعلق بتقدير الإعراب، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: بيان خطأ إعراب ﴿هَـٰرُوتَ وَمَـٰرُوتَ﴾ بدلا من ﴿ٱلشَّيَـٰطِينَ﴾.

المطلب الثاني: بيان خطأ تعليق قوله تعالى ﴿فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَفِى ٱلْأَرْضِ﴾ بالفعل في قوله: ﴿يَعْلَمُ سِرَّكُمْ﴾.

**المبحث الخامس**: بيان الخطأ فيما يتعلق بمسائل البلاغة، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: بيان خطأ الجاحظ في منع التعبير بالمفرد مضافا إلى المثنى.

المطلب الثاني: بيان خطأ قول إن النكرة إذا أعيد نكرة فالثاني غير الأول.

**الخاتمة**، وفيها أهم النتائج والتوصيات.

فهرس المراجع والمصادر.

فهرس الموضوعات.

**منهج البحث**:

يعتمد البحث على المنهج الاستقرائي، وذلك من خلال تتبع الأماكن التي ذكر فيها الطاهر بن عاشور تخطئة القول صراحة، ويعتمد أيضا على المنهج التحليلي، واتبعْتُ في كتابة هذا البحث الطريقة الاستنباطية الاستقرائية الموضوعية، والمنهج المتبع في ذلك:

– التعريف بمفردات الموضوع.

– البداية بذكر نص الطاهر بن عاشور، والذي أشار فيه إلى الخطأ في القول المشار إليه.

– دراسة المسألة بشكل عام وموجز؛ لفهم نقد الطاهر بن عاشور.

– ختم المسألة المعنية بالدراسة بملخص يشتمل على طريقة بيان الطاهر بن عاشور للخطأ، والأساليب التي سار عليها في الكشف عنه أي الخطأ.

– ذكر المراجع لكل منقول وعزوه لقائله، وذلك في الحاشية.

– عدم ترجمة الأعلام؛ لعدم خفاء حالهم على المتخصص.

## المبحث الأول

## بيان الخطأ فيما يتعلق بالأقوال التفسيرية

### المطلب الأول: بيان خطأ تفسير شهد بمعنى رأى:

ذكر الطاهر بن عاشور في تفسير قوله تعالى: ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ (البقرة: ١٨٥) أنه يجوز أن يكون معنى ﴿شَهِدَ﴾ بمعنى حضر دخول الشهر، ويجوز أيضا أن يكون بمعنى علم دخول الشهر، ثم ذكر أنه لا يجوز أن يكون بمعنى رأى، فقال: «**وليس شهد بمعنى رأى**؛ لأنه لا يقال: شهد بمعنى رأى، وإنما يقال شاهد، **ولا الشهر هنا بمعنى هلاله**؛ بناء على أن الشهر يطلق على الهلال، كما حكوه عن الزجاج، وأنشد في الأساس قول ذي الرمة[1]:

**فأصبح أجلى الطرف ما يستزيده  يرى الشهر قبل الناس وهو نحيل**

أي يرى هلال الشهر؛ لأن الهلال لا يصح أن يتعدى إليه فعل شهد بمعنى حضر،

(١) ديوان ذي الرمة شرح الباهلي (٣/ ١٩٠٠).

ومن يفهم الآية على ذلك فقد أخطأ خطأ بينا وهو يفضي إلى أن كل فرد من الأمة معلق وجوب صومه على مشاهدته هلال رمضان، فمن لم ير الهلال لا يجب عليه الصوم وهذا باطل»[1].

**الدراسة**:

لقد أشار الطاهر بن عاشور إلى أنه لا يجوز أن يكون معنى الآية: أن من رأى هلال رمضان؛ فإنه يجب عليه الصوم، وذلك لأن فعل (شهد) لا يأتي بمعنى رأى، وإنما يأتي بمعنى شَاهدَ، ثم أكد على بُعد هذا المعنى بأن أشار إلى أنه وإن جاز أن يطلق الشهر على الهلال، كما في بيت ذي الرمة، فإنه لا يصح أن يقال: إن المراد بالشهر في الآية هو الهلال؛ لأن الهلال لا يصح أن يتعدى إليه فعل شهد بمعنى حضر، وهذا يعني أن المراد بالشهر هو على ظاهره، وأثبت بعد ذلك بعد هذا المعنى بأن ذكر أن من لوازمه: أنه لا يجب الصوم على أي مكلف إلا بعد أن يرى الهلال، وهذا قول باطل من ظاهره؛ لأن الفقهاء أجمعوا على عدم وجوب رؤية الهلال على كل مكلف[2].

وقد أشار السمين الحلبي رحمه الله (ت ٧٥٦هـ) إلى هذه المسألة، فقال: «الصحيح أن تقديره دخول الشهر، وقال بعضهم: هلال الشهر، وهذا ضعيف لوجهين، أحدهما: أنك لا تقول: شهدت الهلال، إنما تقول: شاهدت الهلال، والثاني: أنه كان يلزم الصوم كل من شهد الهلال، وليس كذلك»[3].

**والخلاصة**: أن الطاهر بن عاشور أشار إلى خطأ القول المشار إليه بأمرين: الأول: أنه على خلاف الأسلوب العربي، والثاني: لما ينتج عنه من لوازم باطلة بإجماع العلماء.

**المطلب الثاني: بيان خطأ قول إن مريم من ذرية سليمان بن داود عليها السلام:**

قال الطاهر بن عاشور: «مريم بنت عمران بن ماتان كذا سماه المفسرون، وكان من أحبار اليهود، وصالحيهم، وأصله بالعبرانية عمرام بميم في آخره فهو أبو مريم، قال المفسرون:

(١) ابن عاشور؛ التحرير والتنوير (٢/ ١٧٣- ١٧٤).
(٢) ينظر: ابن المنذر؛ الإشراف على مذاهب العلماء (٣/ ١١٢)، عبد الوهاب المالكي؛ الإشراف على نكت مسائل الخلاف (١/ ٤٢٧)، ابن قدامة؛ المغني (٣/ ١٠٧).
(٣) السمين الحلبي؛ الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٢/ ٢٨٣- ٢٨٤).

هو من نسل سليمان بن داود، وهو خطأ، والحق أنه من نسل هارون أخي موسى»[١].

وقال أيضا: «وقد كانت مريم من ذرية هارون أخي موسى من سبط لاوي، ففي إنجيل لوقا كان كاهن اسمه زكرياء من فرقة أبيا وامرأته من بنات هارون واسمها إليصابات، وإليصابات زوجة زكرياء نسيبة مريم، أي ابنة عمها، وما وقع للمفسرين في نسب مريم أنها من نسل سليمان بن داوود خطأ»[٢].

**الدراسة**:

اختلف المفسرون في نسب مريم عليها السلام، على قولين:

القول الأول: أنها من نسب سليمان بن داود عليهما السلام، وهو قول جمع من المفسرين[٣].

القول الثاني: أنها من نسب هارون عليه السلام، وهو قول محمد بن كعب القرظي (ت١٠٨هـ)، والسدي (ت١٢٧هـ)[٤]، واختاره الطاهر بن عاشور.

وقد قال ابن كثير رحمه الله (ت ٧٧٤هـ) في رد هذا القول: «والذي جرأ القرظي على هذه المقالة ما في التوراة بعد خروج موسى وبني إسرائيل من البحر، وإغراق فرعون وقومه، قال: وكانت مريم بنت عمران أخت موسى وهارون النبيين، تضرب بالدف هي والنساء معها يسبحن الله ويشكرنه على ما أنعم به على بني إسرائيل، فاعتقد القرظي أن هذه هي أم عيسى، وهي هفوة وغلطة شديدة، بل هي باسم هذه، وقد كانوا يسمون بأسماء أنبيائهم وصالحيهم»[٥].

ومما يؤيد ما ذكره ابن كثير رحمه الله (ت ٧٧٤هـ)، ما رواه المغيرة بن شعبة، قال: لما قدمت نجران سألوني، فقالوا: إنكم تقرؤون يا أخت هارون، وموسى قبل عيسى بكذا وكذا، فلما قدمت على رسول الله صلى الله عليه وسلم سألته عن ذلك، فقال: (**إنهم كانوا يسمون**

(١) ابن عاشور؛ التحرير والتنوير (٣/ ٢٣١).
(٢) ابن عاشور؛ التحرير والتنوير (١٦/ ٩٦).
(٣) ينظر: ابن كثير؛ تفسير القرآن العظيم (٢/ ٣٣)، الألوسي؛ روح المعاني (٣/ ١٣١).
(٤) ينظر: الطبري؛ جامع البيان (١٥/ ٥٢٥).
(٥) ابن كثير؛ تفسير القرآن العظيم (٥/ ٢٢٧).

**بأنبيائهم والصالحين قبلهم)**[1].

**والخلاصة:** أن الطاهر بن عاشور خالف جمهور المفسرين، وخطّأ قولهم مشيا على ظاهر النسبة، واستشهادا بما ورد في الإنجيل، وقوله في هذه المسألة مشكل لعدة أمور، منها:

١ – أنه مخالف مخالفة صريحة لما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم، من أنهم كانوا يسمون بأسماء الصالحين من قبلهم، وهذا يعني أنها ليست من نسب هارون عليه السلام.

٢ – أنه استدل على قوله بما ورد في الإنجيل، ومعلوم أن ما ورد في كتب أهل الكتاب إنما يستشهد به، فيما لا نص فيه، وأما هنا فقد وردت السنة النبوية بخلاف ما فيها، مما يعني أنها من التحريفات التي شملت كتب السابقين.

٣ – أن في حديث المغيرة رضي الله عنه ما يدل على أن النصارى ما كانوا ينسبون مريم إلى هارون عليه السلام، وأنهم استشكلوا ظاهر النص، مما يعني عدم صحة ما ورد في الإنجيل.

٤ – أن آحاد الناس يعلمون أن بين موسى وعيسى عليهما السلام مدة طويلة جدا يمتنع معها أن يكون موسى وهارون خالي المسيح عليهم السلام[2].

**المطلب الثالث: بيان خطأ تفسير الإسراف بكثرة الصدقة:**

قال الطاهر بن عاشور في تفسير قوله تعالى: ﴿وَءَاتُواْ حَقَّهُۥ يَوْمَ حَصَادِهِۦۖ وَلَا تُسْرِفُوٓاْۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُسْرِفِينَ﴾ (الأنعام: ١٤١): «وقيل: عطف على ﴿وَءَاتُواْ حَقَّهُۥ﴾ أي: ولا تسرفوا فيما بقي بعد إتيان حقه فتنفقوا أكثر مما يجب، وهذا لا يكون إلا في الإنفاق والأكل ونحوه، فأما بذله في الخير ونفع الناس فليس من السرف، ولذلك يعد من خطأ التفسير: تفسيرها بالنهي عن الإسراف في الصدقة»[3].

**الدراسة:**

(١) أخرجه مسلم في كتاب الآداب، باب النهي عن التكني بأبي القاسم وبيان ما يستحب من الأسماء، (٣/ ١٦٨٢)، رقم (٢١٣٥).
(٢) ينظر: ابن تيمية؛ الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (١/ ٢٢٦).
(٣) ابن عاشور؛ التحرير والتنوير (٨–أ/ ١٢٣).

اختلف المفسرون في معنى قوله تعالى: ﴿وَءَاتُواْ حَقَّهُۥ يَوْمَ حَصَادِهِۦ ۖ وَلَا تُسْرِفُوٓاْ ۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُسْرِفِينَ﴾ (الأنعام: ١٤١) على أقوال، أبرزها:

**القول الأول**: أن المراد بالنهي هنا هو مجاوزة الحد في التصدق، وهو قول أبي العالية (ت٩٠هـ)، وابن جريج (ت ١٥١هـ)[١].

**القول الثاني**: أن المراد بالنهي هنا هو منع الصدقة المشروعة، وهو قول سعيد بن المسيب (ت٨٩هـ)[٢].

**القول الثالث**: أن الآية عامة، وهو يشمل جميع صور الإسراف، وهو قول ابن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ)، والقرطبي (ت ٦٧١هـ)[٣].

**القول الرابع:** أن المراد بالنهي هنا هو تجاوز الحد في الأكل والإسراف فيه، وهو اختيار ابن كثير (ت ٧٧٤هـ)[٤]، والطاهر بن عاشور.

وقد استدل أصحاب هذا القول: بأن سياق الآية خاص في الأكل، ولم يتطرق إلى غيره، فقد قال ابن كثير رحمه الله (ت ٧٧٤هـ) بعد أن ذكر قول الطبري رحمه الله (ت ٣١٠هـ): «ولا شك أنه صحيح، لكن الظاهر -والله أعلم- من سياق الآية حيث قال تعالى: ﴿كُلُواْ مِن ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثْمَرَ وَءَاتُواْ حَقَّهُۥ يَوْمَ حَصَادِهِۦ ۖ وَلَا تُسْرِفُوٓاْ ۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُسْرِفِينَ﴾ (الأنعام: ١٤١) أن يكون عائدا على الأكل، أي: ولا تسرفوا في الأكل لما فيه من مضرة العقل والبدن، كما قال تعالى: ﴿وَكُلُواْ وَٱشْرَبُواْ وَلَا تُسْرِفُوٓاْ ۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُسْرِفِينَ﴾ (الأعراف: ٣١)، وفي صحيح البخاري تعليقٌ[٥]: (**كلوا واشربوا، والبسوا وتصدقوا، في غير إسراف ولا مخيلة**)، وهذا من هذا، والله أعلم»[٦].

**والخلاصة**: أن الطاهر بن عاشور استخدم دليل السياق في بيان خطأ القول التفسيري، وأن السياق يقضي على عموم اللفظ، كما دل على ذلك قوله تعالى في الآية الأخرى: ﴿وَكُلُواْ

(١) ينظر: الماوردي؛ النكت والعيون (٢/ ١٧٨).
(٢) ينظر: ابن الجوزي؛ زاد المسير في علم التفسير (٢/ ٨٥).
(٣) الطبري؛ جامع البيان (٩/ ٦١٧)، القرطبي؛ الجامع لأحكام القرآن (٧/ ١١٠).
(٤) ابن كثير؛ تفسير القرآن العظيم (٣/ ٣٥٠).
(٥) صحيح البخاري، كتاب اللباس، (٧/ ١٤٠). والحديث أخرجه النسائي في كتاب الزكاة، الاختيال في الصدقة، (٥/ ٧٨)، رقم (٢٥٥٩). وحسنه الألباني في صحيح الجامع (٢/ ٨٣٠)، رقم (٤٥٠٥).
(٦) ابن كثير؛ تفسير القرآن العظيم (٣/ ٣٥٠).

﴿وَٱشۡرَبُواْ وَلَا تُسۡرِفُوٓاْۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُسۡرِفِينَ﴾ (الأعراف: ٣١)، حيث قرن سبحانه وتعالى بين الأكل والنهي عن الإسراف.

وكما دل عليه أيضا الحديث النبوي: (**كلوا واشربوا، والبسوا وتصدقوا، في غير إسراف ولا مخيلة**).

هذا، والسياق في خصوص الأكل إلا أنه لا يمنع أن يشمل وجوها أخرى من الإسراف، كما ذهب إلى ذلك ابن جرير الطبري، كما في قوله تعالى: ﴿وَءَاتِ ذَا ٱلۡقُرۡبَىٰ حَقَّهُۥ وَٱلۡمِسۡكِينَ وَٱبۡنَ ٱلسَّبِيلِ وَلَا تُبَذِّرۡ تَبۡذِيرًا ۝٢٦ إِنَّ ٱلۡمُبَذِّرِينَ كَانُوٓاْ إِخۡوَٰنَ ٱلشَّيَٰطِينِۖ وَكَانَ ٱلشَّيۡطَٰنُ لِرَبِّهِۦ كَفُورٗا﴾ (الإسراء: ٢٦– ٢٧).

وكما دل عليه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجۡعَلۡ يَدَكَ مَغۡلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبۡسُطۡهَا كُلَّ ٱلۡبَسۡطِ فَتَقۡعُدَ مَلُومٗا مَّحۡسُورًا﴾ (الإسراء: ٢٩).

فكون النهي في سياق مجاوزة الحد والإسراف في الأكل، فلا يعني ذلك عدم النهي عنه صور أخرى.

**المطلب الرابع: بيان خطأ تفسير التضرع بالتذلل:**

قال الطاهر بن عاشور في تفسير قوله تعالى: ﴿ٱدۡعُواْ رَبَّكُمۡ تَضَرُّعٗا وَخُفۡيَةًۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُعۡتَدِينَ﴾ (الأعراف: ٥٥): «وقد فسر في هذه الآية وفي قوله في الأنعام: ﴿تَدۡعُونَهُۥ تَضَرُّعٗا وَخُفۡيَةً﴾ (الأنعام: ٦٣) بالجهر بالدعاء، وهو الذي نختاره لأنه أنسب بمقابلته بالخفية، فيكون أسلوبه وفقا لأسلوب نظيره في قوله: ﴿**ادعوه** خَوۡفٗا وَطَمَعًا﴾ (الأعراف: ٥٦)، وتكون الواو للتقسيم بمنزلة (أو) وقد قالوا: إنها فيه أجود من (أو)، ومن المفسرين من أبقى التضرع على حقيقته وهو التذلل، فيكون مصدرا بمعنى الحال، أي متذللين، أو مفعولا مطلقا لـ ﴿ٱدۡعُواْ﴾، لأن التذلل بعض أحوال الدعاء فكأنه نوع منه، وجعلوا قوله: ﴿وَخُفۡيَةً﴾ مأمورا به مقصودا بذاته، أي ادعوه مخفين دعاءكم، حتى أوهم كلام بعضهم أن الإعلان بالدعاء منهي عنه أو غير مثوب عليه، وهذا خطأ؛ فإن النبيء صلى الله عليه وسلم دعا علنا غير مرة، وعلى

المنبر بمسمع من الناس، وقال: (**اللهم اسقنا**)[1]، وقال: (**اللهم حوالينا ولا علينا**)[2]، وقال: (**اللهم عليك بقريش**)[3] الحديث، وما رويت أدعيته إلا لأنه جهر بها يسمعها من رواها، فالصواب أن قوله: ﴿تَضَرُّعًا﴾ إذن بالدعاء بالجهر والإخفاء، وأما ما ورد من النهي عن الجهر فإنما هو عن الجهر الشديد الخارج عن حد الخشوع»[4].

**الدراسة**:

اختلف المفسرون في معنى قوله تعالى: ﴿تَضَرُّعًا﴾ (الأعراف: ٥٥) على قولين:

**القول الأول:** أن التضرع هو التذلل والاستكانة، وأنه لا يشرع الجهر بالدعاء، وهو قول جمع من المفسرين[5]، وذلك أن التضرع في أصله يعني الخشوع وهو يقتضي الإخفاء.

**القول الثاني:** أن التضرع وإن كان معناه التذلل والاستكانة، إلا أنه يقتضي الجهر بالدعاء؛ لأن التضرع إنما يكون بإشارات جوارح وهيئات أعضاء تقترن بالطلب، وهو قول ابن عطية رحمه الله (ت ٥٤٢ هـ)[6]، وابن كثير رحمه الله (ت٧٧٤هـ)[7]، واختاره الطاهر بن عاشور.

**والخلاصة:** أن الطاهر بن عاشور اعتمد في هذه المسألة على قرينة مقابلة اللفظة بضدها، وذلك أن التضرع ذكر مع الخفية، وهو يعني أن كلا اللفظين كل منهما ضد الآخر، ثم قرر من خلال ذلك خطأ من حمل الآية على الإخفاء في الدعاء مطلقا.

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب الاستسقاء، باب الاستسقاء في المسجد الجامع، (٢/ ٢٧)، رقم (١٠١٣)، من حديث أنس بن مالك.

(٢) هو حديث أنس السابق الذي أخرجه البخاري.

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الوضوء، باب إذا ألقي على ظهر المصلي قذر أو جيفة، لم تفسد عليه صلاته، (١/ ٥٧)، رقم (٢٤٠)، ومسلم في كتاب الجهاد والسير، باب ما لقي النبي صلى الله عليه وسلم من أذى المشركين والمنافقين، (٣/ ١٤١٨)، رقم (١٧٩٤)، من حديث عبد الله بن مسعود.

(٤) ابن عاشور؛ التحرير والتنوير (٨-ب/ ١٧١- ١٧٢).

(٥) ينظر: الطبري؛ جامع البيان (١٠/ ٢٤٧)، ابن أبي زمنين؛ تفسير القرآن العزيز (٢/ ٧٥)، مكي؛ الهداية إلى بلوغ النهاية (٤/ ٢٤٠٥)، الواحدي؛ التفسير الوسيط (٢/ ٣٧٧)، السمعاني؛ تفسير القرآن (٢/ ١٨٩).

(٦) ابن عطية؛ المحرر الوجيز (٢/ ٤١٠).

(٧) ابن كثير؛ تفسير القرآن العظيم (٣/ ٢٦٨).

**المطلب الخامس: بيان خطأ تفسير دار الفاسقين بأنها أرض مصر:**

قال الطاهر بن عاشور في تفسير قوله تعالى: ﴿سَأُوْرِيكُمْ دَارَ ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ (الأعراف: ١٤٥): «من الخطأ تفسير من فسروا دار الفاسقين بأنها أرض مصر فإنهم قد كانوا بها وخرجوا منها ولم يرجعوا إليها، ومن البعيد تفسير دار الفاسقين بجهتهم»[١].

**الدراسة:**

اختلف المفسرون في معنى قوله تعالى: ﴿دَارَ ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ (الأعراف: ١٤٥) على ثلاثة أقوال:

**القول الأول:** أن دار الفاسقين في الآخرة، وهي نار جهنم، وهو قول ابن جرير الطبري رحمه الله (ت ٣١٠هـ)[٢]، واختيار ابن كثير رحمه الله (ت ٧٧٤هـ)[٣]، وذلك لأن السياق إنما جاء في الحث على العمل بالتوراة، والتحذير من تركه، وأن مغبة المعصية هي النار، وبئس الدار.

**القول الثاني:** أن دار الفاسقين هي أرض مصر، وهو قول ابن أبي زمنين رحمه الله (ت ٣٩٩هـ)[٤]، والزمخشري رحمه الله (ت ٥٣٨هـ)[٥]، وذلك لأن من معاني الإراءة الوراثة، وقرئ أيضا: ﴿سأورثكم﴾، مما يدل على أن معنى سأوريكم: سأورثكم.

القول الثالث: أن دار الفاسقين هي الشام، وهو قول قتادة (ت١١٧هـ)[٦]، واختيار جمال الدين القاسمي رحمه الله (ت ١٣٣٢هـ)[٧]، والطاهر بن عاشور، وذلك لأن الرؤية هنا المقصود بها الرؤية العينية، ويبعد أن يقصد بها أرض مصر لأنهم كانوا قد خرجوا منها، والإراءة جاءت بصيغة الاستقبال، عند توجههم من مصر إلى الشام.

**والخلاصة:** أن الطاهر بن عاشور اعتمد في هذه المسألة على المعنى اللغوي للكلمة، وما تقتضيه من الاستقبال، وخطأ بذلك من ذهب إلى أن المراد بدار الفاسقين هي أرض مصر؛ كما

(١) ابن عاشور؛ التحرير والتنوير (٩/ ١٠٢).
(٢) الطبري؛ جامع البيان (١٠/ ٤٤١).
(٣) ابن كثير؛ تفسير القرآن العظيم (٣/ ٤٧٤).
(٤) ابن أبي زمنين؛ تفسير القرآن العزيز (٢/ ١٤٢).
(٥) الزمخشري؛ الكشاف (٢/ ١٥٨).
(٦) ينظر: السمعاني؛ تفسير القرآن (٢/ ٢١٥)، ابن الجوزي؛ زاد المسير في علم التفسير (٢/ ١٥٤).
(٧) القاسمي؛ محاسن التأويل (٥/ ١٨٢).

قال ابن كثير: «لأن هذا كان بعد انفصال موسى وقومه عن بلاد مصر، وهو خطاب لبني إسرائيل قبل دخولهم التيه»[1].

**المطلب السادس: بيان خطأ تفسير شروه بمعنى اشتروه:**

قال الطاهر بن عاشور في تفسير قوله تعالى: ﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ﴾ (يوسف: ٢٠): «معنى شروه: باعوه، يقال: شرى كما يقال: باع، ويقال: اشترى كما يقال: ابتاع، ومثلهما: رهن وارتهن، وعاوض واعتاض، وكرى واكترى، والأصل في ذلك وأمثاله أن الفعل للحدث والافتعال لمطاوعة الحدث، ومن فسر شروه باشتروه أخطأ خطأ أوقعه فيه سوء تأويل قوله: ﴿وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾ (يوسف: ٢٠)»[2].

**الدراسة:**

اختلف المفسرون في معنى قوله تعالى: ﴿وَشَرَوْهُ﴾ (يوسف: ٢٠) على قولين:

**القول الأول:** أنها بمعنى: باعوه، وهو قول ابن جرير الطبري رحمه الله (ت ٣١٠هـ)[3]، واختيار ابن كثير رحمه الله (ت ٧٧٤هـ)[4]، والطاهر بن عاشور، وذلك: لأن التركيب اللغوي للكلمة يدل على ذلك، وأيضا يوافقه: سياق الآية فإن قوله تعالى ﴿وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾ (يوسف: ٢٠) إنما يصح أن يكون المراد به إخوة يوسف الذين باعوه لزهدهم فيه، ولا يصح أن يكون المراد به الذين اشتروه، لأن المشتري غالبا لا يشتري فيما يزهد فيه.

**القول الثاني:** أن شروه يجوز أن يكون بمعنى: اشتروه، وهو قول مكي بن أبي طالب رحمه الله (ت ٤٣٧هـ)[5]، والزمخشري رحمه الله (ت ٥٣٨هـ)[6]، وذلك لأن الكلمة من الأضداد، فيصح أن يراد به أحد المعنيين.

---

(١) تفسير القرآن العظيم (٣/ ٢٦٨).
(٢) ابن عاشور؛ التحرير والتنوير (١٢/ ٢٤٣).
(٣) الطبري؛ جامع البيان (١٣/ ٥٢). وينظر أيضا: الثعلبي؛ الكشف والبيان (٥/ ٢٠٤)، السمعاني؛ تفسير القرآن (٣/ ١٧).
(٤) ابن كثير؛ تفسير القرآن العظيم (٤/ ٣٧٧).
(٥) مكي؛ الهداية إلى بلوغ النهاية (٥/ ٣٥٢٧).
(٦) الزمخشري؛ الكشاف (٢/ ٤٥٣).

**والخلاصة:** أن الطاهر بن عاشور اعتمد في هذه المسألة على المعنى اللغوي، والأسلوب العربي، وعلى سياق الكلمة في الآية الكريمة، في بيان خطأ قول المخالف، حيث إن الكلمة من الأضداد اللغوية التي تطلق على المعنى وعلى عكسه، وهذه الألفاظ يحتاج فيها الناظر إلى مراعاة السياق ومجرى الكلام حتى يتبين له المعنى الصحيح المراد منها، وهو ما فعله هنا الطاهر بن عاشور.

## المبحث الثاني
## بيان الخطأ فيما يتعلق بالمعاني اللغوية

**المطلب الأول**: بيان خطأ استخدام تعاليت بمعنى الحضور في غير جواب الطلب:

قال الطاهر بن عاشور في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَىٰ مَا أَنزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا ﴾ (النساء: ٦١): «اعلم أن تعال لما كانت فعلا جامدا لم يصح أن يصاغ منه غير الأمر، فلا تقول: تعاليت بمعنى حضرت، ولا تنهى عنه فتقول: لا تتعال. قال في (الصحاح)[١]: ولا يجوز أن يقال منه: تعاليت، ولا ينهى عنه. وفي (الصحاح) عقبه: وتقول: قد تعاليت وإلى أي شيء أتعالى. يعني أنه يتصرف في خصوص جواب الطلب لمن قال لك تعال، وتبعه في هذا صاحب (اللسان)[٢] وأغفل العبارة التي قبله، وأما صاحب (تاج العروس)[٣] فربما أخطأ إذ قال: قال الجوهري: ولا يجوز أن يقال منه: تعاليت، وإلى أي شيء أتعالى. ولعل النسخة قد وقع فيها نقص أو خطأ من الناسخ لظنه في العبارة تكريرا، وإنما نبهت على هذا لئلا تقع في أخطاء وحيرة»[٤].

**الدراسة**:

هذه المسألة تتعلق بلفظة (تعال)، وأنه يصح أن يقال: تعاليت، إذا كان جوابا لطلب، والمقصود من ذكره كما نبه عليه الطاهر بن عاشور هو بسبب ما وقع في التاج من خلل في

(١) الجوهري؛ الصحاح (٦/ ٢٤٣٧)، مادة (علا).
(٢) ابن منظور؛ لسان العرب (١٥/ ٩٠)، مادة (علا).
(٣) الزبيدي؛ تاج العروس (٣٩/ ٨٩)، مادة (علو).
(٤) ابن عاشور؛ التحرير والتنوير (٥/ ١٠٦).

العبارة، وأنه مخالف لنص الجوهري في صحاحه، وأن لا يظن أحد جوازه من خلال الاعتماد على نص التاج فقط.

**والخلاصة**: أن الطاهر بن عاشور اعتمد في هذه المسألة على الرجوع إلى المصدر الأصلي للنقل، وبيان الخطأ الواقع في نقلها وتصحيف معناها.

**المطلب الثاني: بيان خطأ تفسير الجبين بأنه الجبهة:**

قال الطاهر بن عاشور في تفسير قوله تعالى: ﴿وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ﴾ (الصافات: ١٠٣): «الجبين: أحد جانبي الجبهة، وللجبهة جبينان، وليس الجبين هو الجبهة، ولهذا خَطَّؤُوا المتنبي في قوله[١]:

وخل زيا لمن يحققه ما كل دام جبينه عابد

وتبع المتنبي إطلاق العامة وهو خطأ، وقد نبه على ذلك ابن قتيبة في (أدب الكتاب)[٢] ولم يتعقبه ابن السيد البطليوسي في (الاقتضاب) ولكن الحريري لم يعده في (أوهام الخواص) فلعله أن يكون غفل عنه، وذكر مرتضى في (تاج العروس)[٣] عن شيخه تصحيح إطلاق الجبين على الجبهة مجازا بعلاقة المجاورة، وأنشد قول زهير[٤]:

يقيني بالجبين ومنكبيه وأدفعه بمطرد الكعوب

وزعم أن شارح ديوان زهير ذكر ذلك. وهذا لا يصح استعماله إلا عند قيام القرينة؛ لأن المجاز إذا لم يكثر لا يستحق أن يعد في معاني الكلمة على أنا لا نسلم أن زهيرا أراد من الجبين الجبهة، ولم يذكر هذا في الأساس»[٥].

**الدراسة**:

هذه المسألة تتعلق بالمعنى اللغوي لكلمة الجبين، وقد أشار الطاهر بن عاشور إلى أن

(١) ينظر: ابن عباد؛ الأمثال السائرة من شعر المتنبي (ص: ٧٦).
(٢) ابن قتيبة؛ أدب الكتاب (ص: ٣٦).
(٣) الزبيدي؛ تاج العروس (٣٤/ ٣٤٥)، مادة (جبن).
(٤) لم أقف عليه في ديوانه، وهو منسوب إلى عنترة بن شداد، في: الأعرابي؛ أسماء خيل العرب وفرسانها (ص: ٤٧).
(٥) ابن عاشور؛ التحرير والتنوير (٢٣/ ١٥٣).

إطلاق الجبين على الجبهة من لحن العوام، كما نبه على ذلك ابن قتيبة (ت٢٧٦هـ)، وابن الجوزي رحمه الله (ت ٥٩٧هـ)[١].

**والخلاصة**: أن الطاهر بن عاشور اعتمد في هذه المسألة على المعنى اللغوي للكلمة في بيان الخطأ الواقع في معناها.

## المبحث الثالث
## بيان الخطأ فيما يتعلق بمسائل النحو

**المطلب الأول: بيان خطأ تعريف المفعول المطلق بأنه الذي لا يوجد إلا بوجود فعله:**

قال الطاهر بن عاشور في تفسير قوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ (البقرة: ٢٥): «انتصب ﴿ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ على المفعول به لـ﴿عَمِلُواْ﴾ على المعروف من كلام أئمة العربية، وزعم ابن هشام في الباب السادس من (مغني اللبيب)[٢] أن مفعول الفعل إذا كان لا يوجد إلا بوجود فعله كان مفعولا مطلقا لا مفعولا به، فنحو: ﴿عَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ مفعول مطلق، ونحو: ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ (العنكبوت: ٤٤) كذلك، واعتضد لذلك بأن ابن الحاجب في (شرح المفصل)[٣] زعم أن المفعول المطلق يكون جملة نحو: قال زيد عمرو منطلق، وكلام ابن هشام خطأ وكلام ابن الحاجب مثله، وقد رده ابن هشام نفسه، والصواب أن المفعول المطلق هو مصدر فعله أو ما يجري مجراه»[٤].

**الدراسة**:

هذه المسألة تتعلق بتعريف المفعول المطلق.

فقد اتفق النحاة على أن المفعول المطلق هو مصدر الفعل[٥]، ولم يخالف في ذلك إلا ابن هشام رحمه الله (ت ٧٦١هـ) في كتابه مغني اللبيب، بينما مشى في كتبه الأخرى على القول

(١) ابن الجوزي؛ تقويم اللسان (ص: ٩١).
(٢) ابن هشام؛ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص: ٨٦٧).
(٣) ينظر: ابن هشام؛ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص: ٨٦٨).
(٤) ابن عاشور؛ التحرير والتنوير (١/ ٣٥٣).
(٥) ينظر: ابن السراج؛ الأصول في النحو (١/ ١٥٩)، ابن جني؛ اللمع في العربية (ص: ٤٨)، الزمخشري؛ المفصل في صنعة الإعراب (ص: ٥٥)، ابن مالك؛ شرح الكافية الشافية (٢/ ٦٥٣).

الشائع[1].

**والخلاصة:** أن الطاهر بن عاشور اعتمد في هذه المسألة على اصطلاح النحويين واتفاقهم في بيان الخطأ الواقع وردّه.

**المطلب الثاني: بيان خطأ استخدام (لات) في نفي غير الزمان:**

قال الطاهر بن عاشور في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ (ص: ٣): «لات حرف نفي بمعنى (لا) المشبهة بـ(ليس)، ولات حرف مختص بنفي أسماء الأزمان، وما يتضمن معنى الزمان من إشارة ونحوها، وهي مركبة من (لا) النافية وصلت بها تاء زائدة لا تفيد تأنيثا؛ لأنها ليست هاء وإنما هي كزيادة التاء في قولهم: ربت وثمت، والنفي بها لغير الزمان ونحوه، خطأ في اللغة وقع فيه أبو الطيب إذ قال[2]:

لقد تصبرت حتى لات مصطبر والآن أقحم حتى لات مقتحم

وأغفل شارحو ديوانه كلهم وقد أدخل لات على غير اسم زمان، وأيا ما كان فقد صارت (لا) بلزوم زيادة التاء في آخرها حرفا مستقلا خاصا بنفي أسماء الزمان فخرجت عن نحو: ربت وثمت»[3].

**الدراسة:**

هذه المسألة تتعلق في عمل (لات)، وقد اختلف النحويون فيها على أقوال، وهي كما يلي[4]:

**القول الأول:** أنها لا تعمل شيئا، فإن وليها مرفوع فمبتدأ حذف خبره، أو منصوب فمفعول لفعل محذوف، وهو قول الأخفش رحمه الله (ت ٢١٥هـ).

(١) ينظر: ابن هشام؛ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (٢/ ١٨١)، ابن هشام؛ شرح شذور الذهب (ص: ٢٩٢)، ابن هشام؛ شرح قطر الندى وبل الصدى (ص: ٢٢٤).
(٢) المعري: اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي (ص: ١٢٩٨).
(٣) ابن عاشور؛ التحرير والتنوير (٢٣/ ٢٠٧).
(٤) ينظر: ابن يعيش؛ شرح المفصل (٢/ ٣٤٥)، ابن مالك؛ شرح التسهيل (١/ ٣٧٧)، المرادي؛ الجنى الداني في حروف المعاني (ص: ٤٨٨)، ابن هشام؛ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص: ٣٣٥).

**القول الثاني:** أنها تعمل عمل (إن) فتنصب الاسم وترفع الخبر، وهذا قول آخر للأخفش رحمه الله (ت ٢١٥هـ) أيضا.

**القول الثالث:** أنها تعمل عمل (ليس)، وهي مختصة بأسماء الزمان، وهو قول جمهور النحاة، واختاره الطاهر بن عاشور.

**والخلاصة:** أن الطاهر بن عاشور اعتمد في هذه المسألة على اتفاق النحاة في أن (لات) تعمل عمل (ليس)، وأن النحاة لم يلتفتوا إلى غيره، ولم يعتمدوا سواه.

## المبحث الرابع
## بيان الخطأ فيما يتعلق بتقدير الإعراب

**المطلب الأول: بيان خطأ إعراب ﴿هَـٰرُوتَ وَمَـٰرُوتَ﴾ بدلا من ﴿ٱلشَّيَـٰطِينَ﴾:**

قال الطاهر بن عاشور في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَـٰنُ وَلَـٰكِنَّ ٱلشَّيَـٰطِينَ كَفَرُوا۟ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَـٰرُوتَ وَمَـٰرُوتَ﴾ (البقرة: ١٠٢): «قيل: إن ﴿هَـٰرُوتَ وَمَـٰرُوتَ﴾ بدل من ﴿ٱلشَّيَـٰطِينَ﴾ وأن المراد بالشياطين شيطانان وضعا السحر للناس، هما هاروت وماروت، على أنه من إطلاق الجمع على المثنى كقوله: ﴿قُلُوبُكُمَا﴾ (التحريم: ٤) وهذا تأويل خطأ؛ إذ يصير قوله: ﴿عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ﴾ كلاما حشوا»[1].

**الدراسة:**

هذه المسألة مبنية على تعيين المراد بهاروت وماروت، وهي مبنية أيضا على طريقة قراءة: ﴿ٱلْمَلَكَيْنِ﴾، وذلك على النحو التالي:

**أولا:** قراءتها بفتح اللام، وبناء على ذلك يكون في إعراب هاروت وماروت أربعة أوجه، وهي كما يلي:

١- أنهما بدل من ﴿ٱلْمَلَكَيْنِ﴾، وجرا بالفتحة لأنهما لا ينصرفان للعجمة والعلمية.

٢- أنهما عطف بيان للملكين.

٣- أنهما بدل من ﴿ٱلنَّاسَ﴾، ويكون من باب بدل بعض من كل، أو لأن أقل الجمع اثنان.

(١) ابن عاشور؛ التحرير والتنوير (١/ ٦٤٠).

٤- أنهما بدل من ﴿ٱلشَّيَٰطِينَ﴾، ويكون من باب بدل بعض من كل، أو لأن أقل الجمع اثنان، وهو القول الذي أشار الطاهر بن عاشور إلى خطئِه.

**ثانيا**: قراءتها بكسر اللام، فيكونان بدلا من الملِكين، وأما من جعل المراد بالملِكين داود وسليمان عليهما السلام، فيكونان متعلقين بالشياطين، أو يكونان بدلا من ﴿ٱلنَّاسَ﴾[1].

ويلاحظ هنا: أن الطاهر بن عاشور اختار قراءة الفتح في ﴿ٱلْمَلَكَيْنِ﴾، ثم ضعّف القول الآخر بأنه يلزم جعل قوله تعالى: ﴿عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ﴾ كلاما حشوا، وهذا غير لازم؛ لأن أصحاب هذا القول وجهوا الإعراب في الآية توجيها محتملا.

**والخلاصة**: أن الطاهر بن عاشور اعتمد في إعراب هذه المسألة على الإعراب المشهور في الآية، وخطأ القول الآخر وبيّن أنه يلزم منه أمرا قادحا، مع أن من قال به وجّه الإعراب بتوجيه سليم متوافق من حيث الأسلوب العربي.

**المطلب الثاني: بيان خطأ تعليق قوله تعالى ﴿فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلْأَرْضِ﴾ بالفعل في قوله: ﴿يَعْلَمُ سِرَّكُمْ﴾:**

قال الطاهر بن عاشور في تفسير قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾ (الأنعام: ٣): «لا يجوز تعليق ﴿فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلْأَرْضِ﴾ بالفعل في قوله: ﴿يَعْلَمُ سِرَّكُمْ﴾؛ لأن سر الناس وجهرهم وكسبهم حاصل في الأرض خاصة دون السماوات، فمن قدر ذلك فقد أخطأ خطأ خفيا»[2].

**الدراسة**:

هذه المسألة تتعلق بتفسير الآية وبيان معناها، وقد تعددت الأقوال فيها كما يلي[3]:

**أولا**: أن المعنى: وهو الإله المعبود في السماوات والأرض، وهو قول القرطبي رحمه الله (ت ٦٧١هـ)[4]، واختيار ابن كثير رحمه الله (ت ٧٧٤هـ)[5]، والطاهر بن عاشور.

(١) ينظر: ابن عطية؛ المحرر الوجيز (١/ ١٨٧)، أبو حين؛ البحر المحيط (١/ ٥٢٨)، السمين الحلبي؛ الدر المصون (٢/ ٣٢).
(٢) ابن عاشور؛ التحرير والتنوير (٧/ ١٣٣).
(٣) ينظر: الماوردي؛ النكت والعيون (٢/ ٩٤)، السمين الحلبي؛ الدر المصون (٤/ ٥٢٩)، الشنقيطي؛ أضواء البيان (١/ ٤٧٠- ٤٧١).
(٤) القرطبي؛ الجامع لأحكام القرآن (٦/ ٣٩٠).
(٥) ابن كثير؛ تفسير القرآن العظيم (٣/ ٢٤٠).

ويشهد لهذا المعنى قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ (الزخرف: ٨٤).

ثانيا: أن المعنى: وهو الله يعلم سركم في السماوات وفي الأرض، وهو قول النحاس (ت٣٣٧هـ)[١]، وهو القول الذي أشار الطاهر بن عاشور إلى خطئِه.

لكن يشهد لهذا المعنى قوله تعالى: ﴿قُلْ أَنزَلَهُ ٱلَّذِى يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ (الفرقان: ٦).

ثالثا: أن الوقف تام على قوله ﴿فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾، وأما قوله: ﴿وَفِى ٱلْأَرْضِ﴾ فهو متعلق بما بعده، والمعنى: يعلم سركم وجهركم في الأرض، وهو قول ابن جرير الطبري رحمه الله (ت ٣١٠هـ)[٢].

ويشهد لهذا المعنى قوله تعالى: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ فَإِذَا هِىَ تَمُورُ ﴿١٦﴾ أَمْ أَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ أَن يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا فَسَتَعْلَمُونَ كَيْفَ نَذِيرِ﴾ (الملك: ١٦- ١٧).

**والخلاصة**: أن الطاهر بن عاشور اعتمد في هذه المسألة على الإعراب الراجح عنده، وخطأ القول الذي أشار إليه بأن له لازما خفيا باطلا، مع أن الظاهر أنه معنى صحيح، وله ما يؤيده من الآيات القرآنية الكريمة.

## المبحث الخامس

## بيان الخطأ فيما يتعلق بمسائل البلاغة

### المطلب الأول: بيان خطأ الجاحظ في منع التعبير بالمفرد مضافا إلى المثنى:

قال الطاهر بن عاشور في تفسير قوله تعالى: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ﴾ (البقرة: ٧): «إطلاق أسماء الجوارح والأعضاء إذا أريد به المجاز عن أعمالها ومصادرها جاز في إجرائه على غير المفرد إفراده وجمعه وقد اجتمعا هنا، فأما الإطلاق حقيقة فلم يصح، قال الجاحظ في (البيان)[٣]: قال بعضهم لغلام له: اشتر لي رأس كبشين، فقيل له:

(١) النحاس؛ إعراب القرآن (٢/ ٣).
(٢) الطبري؛ الجامع لأحكام القرآن (٩/ ١٥٥).
(٣) الجاحظ؛ البيان والتبيين (٢/ ١٦٦).

ذلك لا يكون، فقال: إذاً فرأسي كبش، فزاد كلامه إحالة، وفي (الكشاف)[1] أنهم يقولون ذلك إذا أمن اللبس، وهو نظير ما قاله سيبويه في باب ما لفظ به مما هو مثنى كما لفظ بالجمع[2]، من نحو قوله تعالى: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ (التحريم: ٤)، ويقولون: ضع رحالهما، وإنما هما اثنان، وهو خلاف كلام الجاحظ، وقد يكون ما عدّه الجاحظ على القائل خطأ؛ لأن مثل ذلك القائل لا يقصد المعاني الثانية، فحمل كلامه على الخطأ لجهله بالعربية، ولم يحمل على قصد لطيفة بلاغية»[3].

**الدراسة**:

هذه المسألة تتعلق في أن قياس الأسلوب العربي هو التعبير باسم الجمع مضافا إلى اسم المثنى، وأنه لا يؤتى بلفظ المفرد مضافا إلى الاسم المثنى إلا عند أمن اللبس.

ثم ذكر أن الجاحظ (ت ٢٥٥هـ) خطأ القائل: اشتر لي رأس كبشين، وبيّن أن الذي أوقع الجاحظ (ت ٢٥٥هـ) في ذلك هو جهله بالعربية.

فقد قال أبو حيان (ت٧٤٥هـ): «من العرب من يضع المفرد موضع الاثنين، ووجه ذلك: أنه لما أمن اللبس، وكره الجمع بين تثنيتين فيما هو كالكلمة الواحدة، صرف لفظ التثنية الأولى إلى لفظ المفرد لأنه أخف من الجمع، وذلك قليل جداً لا ينبغي أن يقاس عليه»[4].

وأجاز فعله بعض النحاة ضرورة[5].

والخلاصة: أن الطاهر بن عاشور اعتمد في هذه المسألة على أقوال النحاة المختصين بالعربية في بيان الخطأ، والرد عليه.

**المطلب الثاني: بيان خطأ قول إن النكرة إذا أعيد نكرة فالثاني غير الأول:**

قال الطاهر بن عاشور في تفسير قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ۝٥ إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾ (الشرح:

(١) الزمخشري؛ الكشاف (١/ ٥٢).
(٢) سيبويه؛ الكتاب (٣/ ٦٢١).
(٣) ابن عاشور؛ التحرير والتنوير (١/ ٢٥٦)، بتصرف. وينظر أيضا: التحرير والتنوير (٢٨/ ٣٥٦- ٣٥٧).
(٤) أبو حيان؛ التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (٢/ ٧٠).
(٥) ناظر الجيش؛ تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٣/ ١١٥١).

٥- ٦): «شاع بين أهل العلم أن ذلك مستفاد من تعريف كلمة العسر وإعادتها معرفة ومن تنكير كلمة (يسر) وإعادتها منكرة، وقالوا: إن اللفظ النكرة إذا أعيد نكرة فالثاني غير الأول، وإذا أعيد اللفظ معرفة فالثاني عين الأول، كقوله تعالى: ﴿كَمَآ أَرۡسَلۡنَآ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ رَسُولٗا ١٥ فَعَصَىٰ فِرۡعَوۡنُ ٱلرَّسُولَ﴾ (المزمل: ١٥- ١٦)، وبناء كلامهم على قاعدة إعادة النكرة معرفة خطأ لأن تلك القاعدة في إعادة النكرة معرفة لا في إعادة المعرفة معرفة وهي خاصة بالتعريف بلام العهد دون لام الجنس، وهي أيضا في إعادة اللفظ في جملة أخرى، والذي في الآية ليس بإعادة لفظ في كلام ثان بل هي تكرير للجملة الأولى، فلا ينبغي الالتفات إلى هذا المأخذ، وقد أبطله من قبل أبو علي الحسين الجرجاني في كتاب (النظم) كما في (معالم التنزيل)[١]. وأبطله صاحب (الكشاف)[٢] أيضا، وجعل ابن هشام في (مغني اللبيب)[٣] تلك القاعدة خطأ»[٤].

**الدراسة**:

ذهب بعض المفسرين إلى النكرة إذا أعيدت نكرة فالثاني غير الأول، وإذا أعيد اللفظ معرفة فالثاني عين الأول، ويستدلون على ذلك بقوله تعالى: ﴿فَإِنَّ مَعَ ٱلۡعُسۡرِ يُسۡرًا ٥ إِنَّ مَعَ ٱلۡعُسۡرِ يُسۡرًا﴾ (الشرح: ٥- ٦)[٥].

وقد ذكر الطاهر بن عاشور خطأ التقرير السابق، وأن العلماء نبهوا إلى خطأ، وأن استدلالهم بآية المزمل غير صحيح، وهو مختلف عن الآيتين في سورة الشرح.

**والخلاصة**: أن الطاهر بن عاشور اعتمد في هذه المسألة على السياق القرآني في بيان الخطأ الواقع في التفسير في هذه المسألة، حيث رد فيها على خطأ من بنى كلامه في تفسير هذه الآية على قاعدة إعادة النكرة، وأن تلك القاعدة إنما تكون في إعادة النكرة معرفة، لا في إعادة المعرفة معرفة كما وقع في هذه الآية، وأيضا: أن تلك القاعدة إنما ينطبق حكمها فيما إذا أعيد ذكر اللفظة في مجلة أخرى، بخلاف ما وقع في هذه الآية الشريفة، فإنه تكرير لنفس الجملة السابقة.

(١) البغوي؛ معالم التنزيل (٨/ ٤٦٥). وقد سبقه إلى ذلك الثعلبي؛ الكشف والبيان (١٠/ ٢٣٤).
(٢) الزمخشري؛ الكشاف (٤/ ٧٧١).
(٣) ينظر: ابن عطية؛ المحرر الوجيز (٥/ ٤٩٧)، القرطبي؛ الجامع لأحكام القرآن (٢٠/ ١٠٧)، البيضاوي؛ أنوار التنزيل (٥/ ٣٢١).
(٤) ابن عاشور؛ التحرير والتنوير (٣٠/ ٤١٥).
(٥) ابن هشام؛ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص: ٨٦١).

## الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فقد خلصت في نهاية هذا البحث إلى عدد من النتائج والتوصيات، وهي كما يلي:

**أولا: النتائج**:

١- أهمية العناية بمعرفة الخطأ في الأقوال التفسيرية، والوقوف على أبرز الأسباب التي تؤدي إلى الخطأ في التفسير.

٢- أهمية الوقوف على مناهج العلماء المفسرين في التعامل مع القول الخطأ، وطرق كشفه، وأساليب التعامل معه.

٣- يُعد الطاهر بن عاشور من المفسرين القلائل الذين اعتنوا بالكشف عن الخطأ، وهذا يدل على تمكنه في فنون العلم، وأصول الشريعة.

٤- إنّ الطاهر بن عاشور مسبوق في هذا المجال من المفسرين قبله، ويأتي عمله في تفسيره من أبرز الأعمال في هذا المجال وأجودها.

٥- تعددت الأمثلة التي وقفت عليها من خلال تفسير (التحرير والتنوير) للطاهر ابن عاشور، وهي تنقسم إلى خمسة عناوين رئيسة، وهي كما يلي: الخطأ فيما يتعلق بالأقوال التفسيرية، والخطأ فيما يتعلق بالمعاني اللغوية، والخطأ فيما يتعلق بمسائل النحو، والخطأ فيما يتعلق بتقدير الإعراب، والخطأ فيما يتعلق بمسائل البلاغة.

٦- استخدم الطاهر بن عاشور عددا من القواعد والأصول في كشف الخطأ، وبين الخلل فيه، وهي:

أ- الاحتجاج بالأسلوب العربي، ومحاكمة الأقوال وفق كلام العرب وما نقل عنهم.

ب- الاعتماد على المعنى اللغوي للكلمة.

ج- الاعتماد على دليل السياق.

د- رد القول لكونه يتضمن لوازم باطلة.

ه- الاعتضاد بأقوال علماء الفن المختصين به، واعتبار اصطلاحهم واتفاقهم.

و- الاستشهاد بما ورد في الكتب السماوية السابقة.

ز- الرجوع إلى المصدر الأصلي للنقل، وبيان التأكد من صحته.

**ثانيا: التوصيات**:

- أهمية دراسة مناهج المفسرين في بيان الخطأ، والقواعد التي استخدموها في الكشف عن مواطن الخلل.

## فهرس المراجع والمصادر

١. أبو حيان الأندلسي (٧٤٥هـ)، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، حسن هنداوي، (ط ١)، دمشق، دار القلم ودار كنوز إشبيليا، (د. ت).

٢. أحمد بن حاتم الباهلي (٢٣١هـ)، ديوان ذي الرمة شرح أبي نصر الباهلي رواية ثعلب، المحقق: عبد القدوس أبو صالح، (ط ١)، جدة، مؤسسة الإيمان، ١٤٠٢ هـ.

٣. أحمد بن شعيب النسائي (٣٠٣هـ)، المجتبى من السنن، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، (ط٢)، حلب، مكتب المطبوعات الإسلامية، ١٤٠٦هـ.

٤. أحمد بن شعيب بن علي النسائي (٣٠٣هـ)، السنن، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، (ط٢)، حلب، مكتب المطبوعات الإسلامية، ١٤٠٦هـ.

٥. أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية (٧٢٨هـ)، الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، تحقيق: علي بن حسن وغيره، (ط٢)، السعودية، دار العاصمة، ١٤١٩هـ.

٦. أحمد بن عبد الله المعري (٤٤٩هـ)، اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي، المحقق: محمد سعيد المولوي، (ط ١)، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٤٢٩هـ.

٧. أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي (٤٢٧هـ)، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، (ط ١)، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٢هـ.

٨. أحمد بن محمد بن المرادي النَّحَّاس (٣٣٨هـ)، إعراب القرآن، تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم، (ط ١)، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ.

٩. أحمد بن يوسف بن عبد الدائم السمين الحلبي (٧٥٦هـ)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، المحقق: الدكتور أحمد محمد الخراط، (د. ط)، دمشق، دار القلم، (د. ت).

١٠. إسماعيل بن عباد بن العباس الصاحب بن عباد (٣٨٥هـ)، الأمثال السائرة من شعر المتنبي، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، (ط ١)، بغداد، مكتبة النهضة، ١٣٨٥هـ.

١١. إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (٧٧٤هـ)، تفسير القرآن العظيم، المحقق: سامي بن محمد سلامة، (ط ٢)، (د. م)، دار طيبة للنشر والتوزيع، ١٤٢٠هـ.

١٢. حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي (٧٤٩هـ)، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، (ط ١)، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٣ هـ.

١٣. الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي (٥١٦هـ)، معالم التنزيل في تفسير القرآن، المحقق: عبد الرزاق المهدي، (ط ١)، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٠هـ.

١٤. سليمان بن الأشعث بن إسحاق أبو داود السجستاني (٢٧٥هـ)، السنن، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (د. ط)، بيروت، المكتبة العصرية، (د. ت).

١٥. عبد الحق ابن عطية المحاربي (٥٤٢هـ)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، ط ١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ.

١٦. عبد الرحمن بن علي بن محمد ابن الجوزي (٥٩٧هـ)، تقويم اللسان، تحقيق: عبد العزيز مطر، (ط ١)، (د. م)، دار المعارف، ٢٠٠٦م.

١٧. عبد الرحمن بن علي بن محمد ابن الجوزي (٥٩٧هـ)، زاد المسير في علم التفسير، المحقق: عبد الرزاق المهدي، (ط ١)، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٤٢٢ هـ.

١٨. عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي (٦٢٠هـ)، المغني، (د. ط)، القاهرة، مكتبة القاهرة، ١٣٨٨هـ.

١٩. عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (٦٨٥هـ)، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، المحقق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، (ط ١)، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٤١٨هـ.

٢٠. عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (٢٧٦هـ)، أدب الكتاب، المحقق: محمد الدالي، (د. ط)، بيروت، مؤسسة الرسالة، (د. ت).

٢١. عبد الله بن يوسف ابن هشام (٧٦١هـ)، شرح شذور الذهب، المحقق: عبد الغني الدقر، (د. ط)، سوريا، الشركة المتحدة للتوزيع، (د. ت).

٢٢. عبد الله بن يوسف ابن هشام (٧٦١هـ)، شرح قطر الندى وبل الصدى، المحقق: محمد محيى الدين عبد الحميد، (ط ١١)، القاهرة، (د. ن)، ١٣٨٣هـ.

٢٣. عبد الله بن يوسف ابن هشام (٧٦١هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، المحقق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، (ط٦)، دمشق، دار الفكر، ١٩٨٥.

٢٤. عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف ابن هشام (٧٦١هـ)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، (د. ط)، بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (د. ت).

٢٥. عبد الوهاب بن علي بن نصر المالكي البغدادي (٤٢٢هـ)، الإشراف على نكت مسائل الخلاف، المحقق: الحبيب بن طاهر، (ط ١)، بيروت، دار ابن حزم، ١٤٢٠ه.

٢٦. عثمان ابن جني (٣٩٢هـ)، اللمع في العربية، تحقيق : فائز فارس، (د. ط)، الكويت، دار الكتب الثقافية، ١٩٧٢.

٢٧. علي بن أحمد بن محمد بن علي النيسابوري الواحدي (٤٦٨هـ)، التفسير الوسيط، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وغيره، (ط ١)، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٥ هـ.

٢٨. علي بن محمد بن محمد الماوردي (٤٥٠هـ)، النكت والعيون، المحقق: السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم، (د. ط)، بيروت، دار الكتب العلمية، (د. ت).

٢٩. عمرو بن بحر بن محبوب الجاحظ (٢٥٥هـ)، البيان والتبيين، (د. ط)، بيروت، دار ومكتبة الهلال، ١٤٢٣هـ.

٣٠. عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (١٨٠هـ)، الكتاب، المحقق: عبد السلام محمد هارون، (ط٣)، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٤٠٨ هـ.

٣١. محمد ابن أبي زمنين الإلبيري (٣٩٩هـ)، تفسير القرآن العزيز، تحقيق: حسين بن عكاشة ومحمد بن مصطفى الكنز، ط ١، القاهرة، الفاروق الحديثة، ١٤٢٣هـ.

٣٢. محمد ابن عاشور التونسي (١٣٩٣هـ)، التحرير والتنوير، (د. ط)، تونس، الدار التونسية، ١٩٨٤هـ.

٣٣. محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي (١٣٩٣هـ)، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، (د. ط)، بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٥هـ.

٣٤. محمد البخاري (٢٥٦هـ)، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، ط ١، دار طوق النجاة، ١٤٢٢هـ.

٣٥. محمد الطبري (٣١٠هـ)، جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط ١، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠هـ.

٣٦. محمد القاسمي (١٣٣٢هـ)، محاسن التأويل، (د. ط)، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ.

٣٧. محمد القرطبي (٦٧١هـ)، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، ط٢، القاهرة، دار الكتب المصرية، ١٣٨٤هـ.

٣٨. محمد بن إبراهيم النيسابوري ابن المنذر (٣١٩هـ)، الإشراف على مذاهب العلماء، المحقق: صغير أحمد الأنصاري أبو حماد، (ط ١)، رأس الخيمة، مكتبة مكة الثقافية، ١٤٢٥هـ.

٣٩. محمد بن السري بن سهل النحوي ابن السراج (٣١٦هـ)، الأصول في النحو، المحقق: عبد الحسين الفتلي، الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت، عدد الأجزاء: ٣.

٤٠. محمد بن زياد الأعرابي (٢٣١هـ)، أسماء خيل العرب وفرسانها، تحقيق: حاتم صالح

الضّمان، (ط٢)، دمشق، دار البشائر، ١٤٣٠هـ.

٤١. محمد بن عبد الله ابن مالك (٦٧٢هـ)، شرح الكافية الشافية، المحقق: عبد المنعم أحمد هريدي، (ط١)، مكة المكرمة، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، (د. ت).

٤٢. محمد بن عبد الله ابن مالك (٧٧٨هـ)، شرح تسهيل الفوائد، المحقق: عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، (ط١)، (د. م)، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والاعلان، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٤٣. محمد بن عيسى بن سَوْرة الترمذي (٢٧٩هـ)، السنن، تحقيق: أحمد محمد شاكر ومحمد فؤاد عبد الباقي وإبراهيم عطوة عوض، (ط٢)، القاهرة: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٩٥ه.

٤٤. محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني الزَّبيدي (١٢٠٥هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، المحقق: مجموعة من المحققين، (د. ط)، (د. م)، دار الهداية، (د. ت).

٤٥. محمد بن مكرم بن علي ابن منظور (٧١١هـ)، لسان العرب، (ط٣)، بيروت، دار صادر، ١٤١٤هـ.

٤٦. محمد بن يزيد القزويني ابن ماجه (٢٧٣هـ)، السنن، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (د. ط)، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي، (د. ت).

٤٧. محمد بن يوسف بن أحمد بناظر الجيش (٧٧٨هـ)، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تحقيق: علي محمد فاخر وآخرون، (ط١)، القاهرة، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ١٤٢٨هـ.

٤٨. محمد بن يوسف بن علي الأندلسي أبو حيان (٧٤٥هـ)، البحر المحيط في التفسير، المحقق: صدقي محمد جميل، (د. ط)، بيروت، دار الفكر، ١٤٢٠هـ.

٤٩. محمد ناصر الدين الألباني (١٤٢٠هـ)، خطبة الحاجة التي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمها أصحابه، (ط١)، مكتبة المعارف، ١٤٢١هـ.

٥٠. محمد ناصر الدين الألباني (١٤٢٠هـ)، صحيح الجامع الصغير وزياداته، (د. ط)، (د. م)، المكتب الإسلامي، (د. ت).

٥١. محمود الألوسي (١٢٧٠هـ)، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، ط ١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ.

٥٢. محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري (٥٣٨هـ)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، (ط٣)، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٤٠٧هـ.

٥٣. محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري (٥٣٨هـ)، المفصل في صنعة الإعراب، المحقق: علي بو ملحم، (ط ١)، بيروت، مكتبة الهلال، ١٩٩٣.

٥٤. مسلم النيسابوري (٢٦١هـ)، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (د. ط)، بيروت، دار إحياء التراث العربي، (د. ت).

٥٥. مكي بن أبي طالب القيسي (٤٣٧هـ)، الهداية الى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، المحقق: مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي-جامعة الشارقة، (ط ١)، جامعة الشارقة، مجموعة بحوث الكتاب والسنة-كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، ١٤٢٩هـ.

٥٦. منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعان (٤٨٩هـ)، تفسير القرآن، المحقق: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم، (ط ١)، الرياض، دار الوطن، ١٤١٨هـ.

٥٧. يعيش بن علي بن يعيش ابن يعيش (٦٤٣هـ)، شرح المفصل، (ط ١)، بيروت، دار الكتب العلمية ١٤٢٢هـ.

**Referencs:**

1. Âbw HyAn AlÂndlsy (745hjry), Altðyyl wAltkmyl fy ŝrH ktAb Altshyl, Hsn hndAwy, (Tbçħ1), dmŝq, dAr Alqlm wdAr knwz ĂŝbylyA, (D. T)

2. ÂHmd bn HAtm AlbAhly (231hjry), dywAn ðy Alrmħ ŝrH Âby nSr AlbAhly rwAyħ θçlb, AlmHqq: çbd Alqdws Âbw SAlH, (Tbçħ1), jdħ, mŵssħ AlĂymAn, 1402 hjry.

3. ÂHmd bn ŝçyb AlnsAŶy (303 hjry), AlmjtbŶ mn Alsnn, tHqyq: çbd AlftAH Âbw γdħ, (Tbçħ 2), Hlb, mktb AlmTbwçAt AlĂslAmyħ, 1406 hjry.

4. ÂHmd bn ŝçyb bn çly AlnsAŶy (303 hjry), Alsnn, tHqyq: çbd AlftAH Âbw γdħ, (Tbçħ 2), Hlb, mktb AlmTbwçAt AlĂslAmyħ , 1406 hjry.

5. ÂHmd bn çbd AlHlym bn çbd AlslAm Abn tymyħ (728 hjry), AljwAb AlSHyH lmn bdl dyn AlmsyH, tHqyq: çly bn Hsn wγyrh, (Tbçħ 2), Alsçwdyħ, dAr AlçASmħ, 1419 hjry.

6. ÂHmd bn çbd Allh Almçry (449 hjry), AllAmç Alçzyzy ŝrH dywAn Almtnby, AlmHqq: mHmd sçyd Almwlwy, (Tbçħ 1), mrkz Almlk fySl llbHwθ wAldrAsAt AlĂslAmyħ, 1429 hjry.

7. ÂHmd bn mHmd bn ĂbrAhym Alθçlby (427 hjry), Alkŝf wAlbyAn çn tfsyr Alqrān, tHqyq: AlĂmAm Âby mHmd bn çAŝwr, (Tbçħ 1), byrwt, dAr ĂHyA' AltrAθ Alçrby, 1422 hjry.

8. ÂHmd bn mHmd bn AlmrAdy AlnĤ́As (338 hjry), ĂçrAb

AlqrĀn, tHqyq: çbd Almnçm xlyl ĂbrAhym, (Tbçħ 1), byrwt, dAr Alktb Alçlmyħ, 1421 hjry.

9. ÂHmd bn ywsf bn çbd AldAŶm Alsmyn AlHlby (756 hjry), Aldr AlmSwn fy çlwm AlktAb Almknwn, AlmHqq: Aldktwr ÂHmd mHmd AlxrAT, (D. T), dmŝq, dAr Alqlm, (D. T)

10. ĂsmAçyl bn çbAd bn AlçbAs AlSAHb bn çbAd (385 hjry), AlÂmθAl AlsAŶrħ mn ŝçr Almtnby, tHqyq: mHmd Hsn Āl yAsyn, (Tbçħ 1), bγdAd, mktbħ AlnhDħ, 1385 hjry.

11.ĂsmAçyl bn çmr bn kθyr Aldmŝqy (774 hjry), tfsyr AlqrĀn AlçĎym, AlmHqq: sAmy bn mHmd slAmħ, (Tbçħ 2), (D. M), dAr Tybħ llnŝr wAltwzyç, 1420 hjry.

12. Hsn bn qAsm bn çbd Allh bn çly ّAlmrAdy (749 hjry), AljnŶ AldAny fy Hrwf Almçany, tHqyq: fxr Aldyn qbAwħ wmHmd ndym fADl, (Tbçħ 1), byrwt, dAr Alktb Alçlmyħ, 1413 hjry.

13. AlHsyn bn msçwd bn mHmd bn AlfrA' Albγwy (516 hjry), mçAlm Altnzyl fy tfsyr AlqrĀn, AlmHqq: çbd AlrzAq Almhdy, (Tbçħ 1), byrwt, dAr ĂHyA' AltrAθ Alçrby, 1420 hjry.

14. slymAn bn AlÂŝçθ bn ĂsHAq Âbw dAwd AlsjstAny (275 hjry), Alsnn, AlmHqq: mHmd mHyy Aldyn çbd AlHmyd, (D. T), byrwt, Almktbħ AlçSryħ, (D. T)

15. çbd AlHq Abn çTyħ AlmHArby (542 hjry), AlmHrr Alwjyz fy tfsyr AlktAb Alçzyz, tHqyq: çbd AlslAm çbd AlŝAfy mHmd, Tbçħ 1, byrwt, dAr Alktb Alçlmyħ, 1422 hjry.

16. ςbd AlrHmn bn ςly bn mHmd Abn Aljwzy (597 hjry), tqwym AllsAn, tHqyq: ςbd Alςzyz mTr, (Tbςħ 1), (D. M), dAr AlmçArf, 2006m.

17. ςbd AlrHmn bn ςly bn mHmd Abn Aljwzy (597 hjry), zAd Almsyr fy ςlm Altfsyr, AlmHqq: ςbd AlrzAq Almhdy, (Tbςħ 1), byrwt, dAr AlktAb Alςrby, 1422 hjry.

18. ςbd Allh bn ÂHmd bn mHmd bn qdAmħ Almqdsy (620 hjry), Almγny, (D. T), AlqAhrħ, mktbħ AlqAhrħ, 1388 hjry.

19. ςbd Allh bn ςmr bn mHmd AlŝyrAzy AlbyDAwy (685 hjry), ÂnwAr Altnzyl wÂsrAr AltÂwyl, AlmHqq: mHmd ςbd AlrHmn Almrçŝly, (Tbςħ 1), byrwt, dAr ĂHyA' AltrAθ Alςrby, 1418 hjry.

20. ςbd Allh bn mslm bn qtybħ Aldynwry (276 hjry), Âdb AlktAb, AlmHqq: mHmd AldAly, (D. T), byrwt, mŵssħ AlrsAlħ, (D. T)

21. ςbd Allh bn ywsf Abn hŝAm (761 hjry), ŝrH ŝðwr Alðhb, AlmHqq: ςbd Alγny Aldqr, (D. T), swryA, Alŝrkħ AlmtHdħ lltwzyç, (D. T)

22. ςbd Allh bn ywsf Abn hŝAm (761 hjry), ŝrH qTr AlndŶ wbl AlSdŶ, AlmHqq: mHmd mHyŶ Aldyn ςbd AlHmyd, (Tbςħ 11), AlqAhrħ, (d. n), 1383 hjry.

23. ςbd Allh bn ywsf Abn hŝAm (761 hjry), mγny Allbyb çn ktb AlÂçAryb, AlmHqq: mAzn AlmbArk wmHmd ςly Hmd Allh, (T6), dmŝq, dAr Alfkr, 1985.

24. ςbd Allh bn ywsf bn ÂHmd bn ςbd Allh Abn ywsf Abn hŝAm (761 hjry), ÂwDH AlmsAlk ĂlŶ Âlfyħ Abn mAlk, AlmHqq: ywsf Alŝyx mHmd AlbqAςy, (D. T), byrwt, dAr Alfkr llTbAçħ wAlnŝr wAltwzyς, (D. T)

25. ςbd AlwhAb bn ςly bn nSr AlmAlky AlbγdAdy (422 hjry), AlĂŝrAf ςlŶ nkt msAŶl AlxlAf, AlmHqq: AlHbyb bn TAhr, (Tbçħ 1), byrwt, dAr Abn Hzm, 1420h.

26. ςθmAn Abn jny (392 hjry), Allmς fy Alςrbyħ, tHqyq : fAŶz fArs, (D. T), Alkwyt, dAr Alktb AlθqAfyħ, 1972.

27. ςly bn ÂHmd bn mHmd bn ςly AlnysAbwry AlwAHdy (468 hjry), Altfsyr AlwsyT, tHqyq: ςAdl ÂHmd ςbd Almwjwd, wγyrh, (Tbçħ 1), byrwt, dAr Alktb Alςlmyħ, 1415 hjry.

28. ςly bn mHmd bn mHmd AlmAwrdy (450 hjry), Alnkt wAlςywn, AlmHqq: Alsyd Abn ςbd AlmqSwd bn ςbd AlrHym, (D. T), byrwt, dAr Alktb Alςlmyħ, (D. T)

29. ςmrw bn bHr bn mHbwb AljAHĎ (255 hjry), AlbyAn wAltbyyn, (D. T), byrwt, dAr wmktbħ AlhlAl, 1423 hjry.

30. ςmrw bn ςθmAn bn qnbr sybwyh (180 hjry), AlktAb, AlmHqq: ςbd AlslAm mHmd hArwn, (Tbçħ 3), AlqAhrħ, mktbħ AlxAnjy, 1408 hjry.

31. mHmd Abn Âby zmnyn AlĂlbyry (399 hjry), tfsyr AlqrĀn Alςzyz, tHqyq: Hsyn bn ςkAŝħ wmHmd bn mSTfŶ Alknz, Tbçħ 1, AlqAhrħ, AlfArwq AlHdyθħ, 1423 hjry.

32. mHmd Abn ςAŝwr Altwnsy (1393 hjry), AltHryr wAltnwyr, (D. T), twns, AldAr Altwnsyħ, 1984 hjry.

33. mHmd AlÂmyn bn mHmd AlmxtAr bn ςbd AlqAdr Aljkny Alŝnqyty (1393 hjry), ÂDwA' AlbyAn fy ĂyDAH AlqrĀn bAlqrĀn, (D. T), byrwt, dAr Alfkr llTbAçħ wAlnŝr wAltwzyς, 1415 hjry.

34. mHmd AlbxAry (256 hjry), AljAmς Almsnd AlSHyH AlmxtSr mn Âmwr rswl Allh SlŶ Allh ςlyh wslm wsnnh wÂyAmh, tHqyq: mHmd zhyr bn nASr AlnASr, Tbçħ 1, dAr Twq AlnjAħ, 1422 hjry.

35. mHmd AlTbry (310 hjry), jAmς AlbyAn fy tÂwyl AlqrĀn, tHqyq: ςbd Allh bn ςbd AlmHsn Altrky, Tbçħ 1, byrwt, mŵssħ AlrsAlħ, 1420 hjry.

36. mHmd AlqAsmy (1332 hjry), mHAsn AltÂwyl, (D. T), byrwt, dAr Alktb Alçlmyħ, 1418 hjry.

37. mHmd AlqrTby (671 hjry), AljAmς lÂHkAm AlqrĀn, tHqyq: ÂHmd Albrdwny wĂbrAhym ÂTfyŝ, Tbçħ 2, AlqAhrħ, dAr Alktb AlmSryħ, 1384 hjry.

38. mHmd bn ĂbrAhym AlnysAbwry Abn Almnðr (319 hjry), AlĂŝrAf ςlŶ mðAhb Alçlmą', AlmHqq: Sγyr ÂHmd AlÂnSAry Âbw HmAd, (Tbçħ 1), rÂs Alxymħ, mktbħ mkħ Alθqafyħ, 1425 hjry.

39. mHmd bn Alsry bn shl AlnHwy Abn AlsrAj (316 hjry), AlÂSwl fy AlnHw, AlmHqq: ςbd AlHsyn Alftly, AlnAŝr: mŵssħ

AlrsAlħ, lbnAn – byrwt, çdd AlÂjzA': 3.

40. mHmd bn zyAd AlÂçrAby (231 hjry), ÂsmA' xyl Alçrb wfrsAnhA, tHqyq: HAtm SAlH AlDّmAn, (Tbçħ 2), dmŝq, dAr AlbŝAŶr, 1430 hjry.

41. mHmd bn çbd Allh Abn mAlk (672 hjry), ŝrH AlkAfyħ AlŝAfyħ, AlmHqq: çbd Almnçm ÂHmd hrydy, (Tbçħ 1), mkħ Almkrmħ, jAmçħ Âm AlqrŶ mrkz AlbHθ Alçlmy wĂHyA' AltrAθ AlĂslAmy klyħ Alŝryçħ wAldrAsAt AlĂslAmyħ, (D. T)

42. mHmd bn çbd Allh Abn mAlk (778 hjry), ŝrH tshyl AlfwAŶd, AlmHqq: çbd AlrHmn Alsyd, mHmd bdwy Almxtwn, (Tbçħ 1), (D. M), hjr llTbAçħ wAlnŝr wAltwzyç wAlAçlAn, 1410 hjry - 1990m.

43. mHmd bn çysŶ bn sẃrħ Altrmðy (279 hjry), Alsnn, tHqyq: ÂHmd mHmd ŝAkr wmHmd fŵAd çbd AlbAqy wĂbrAhym çTwħ çwD, (Tbçħ 2), AlqAhrħ: ŝrkħ mktbħ wmTbçħ mSTfŶ AlbAby AlHlby, 1395h.

44. mHmّd bn mHmّd bn çbd AlrzّAq AlHsyny Alzّbydy (1205 hjry), tAj Alçrws mn jwAhr AlqAmws, AlmHqq: mjmwçħ mn AlmHqqyn, (D. T), (D. M), dAr AlhdAyħ, (D. T)

45. mHmd bn mkrm bn çly Abn mnĎwr (711 hjry), lsAn Alçrb, (Tbçħ 3), byrwt, dAr SAdr, 1414 hjry.

46. mHmd bn yzyd Alqzwyny Abn mAjh (273 hjry), Alsnn, tHqyq: mHmd fŵAd çbd AlbAqy, (D. T), AlqAhrħ, dAr ĂHyA' Alktb Alçrbyħ, fySl çysŶ AlbAby AlHlby, (D. T)

47. mHmd bn ywsf bn ÂHmd bnAĎr Aljyŝ (778 hjry), tmhyd AlqwAçd bŝrH tshyl AlfwAŶd, tHqyq: çly mHmd fAxr wĀxrwn, (Tbçħ 1), AlqAhrħ, dAr AlslAm llTbAçħ wAlnŝr wAltwzyç wAltrjmħ, 1428 hjry.

48. mHmd bn ywsf bn çly AlÂndlsy Âbw HyAn (745 hjry), AlbHr AlmHyT fy Altfsyr, AlmHqq: Sdqy mHmd jmyl, (D. T), byrwt, dAr Alfkr, 1420 hjry.

49. mHmd nASr Aldyn AlÂlbAny (1420 hjry), xTbħ AlHAjħ Alty kAn rswl Allh SlŶ Allh çlyh wslm yçlmhA ÂSHAbh, (Tbçħ 1), mktbħ AlmçArf, 1421 hjry.

50. mHmd nASr Aldyn AlÂlbAny (1420 hjry), SHyH AljAmç AlSγyr wzyAdAth, (D. T), (D. M), Almktb AlĂslAmy, (D. T)

51. mHmwd AlÂlwsy (1270 hjry), rwH AlmçAny fy tfsyr AlqrĀn AlçĎym wAlsbç Almθany, Tbçħ 1, byrwt, dAr Alktb Alçlmyħ, 1415 hjry.

52. mHmwd bn çmrw bn ÂHmd Alzmxŝry (538 hjry), AlkŝAf çn HqAŶq γwAmD Altnzyl, (Tbçħ 3), byrwt, dAr AlktAb Alçrby, 1407 hjry.

53. mHmwd bn çmrw bn ÂHmd Alzmxŝry (538 hjry), AlmfSl fy Snçħ AlĂçrAb, AlmHqq: çly bw mlHm, (Tbçħ 1), byrwt, mktbħ AlhlAl, 1993.

54. mslm AlnysAbwry (261 hjry), Almsnd AlSHyH AlmxtSr bnql Alçdl çn Alçdl ĂlŶ rswl Allh SlŶ Allh çlyh wslm, tHqyq:

mHmd fŵAd ςbd AlbAqy, (D. T), byrwt, dAr ĂHyA' AltrAθ Alςrby, (D. T)

55. mky bn Âby TAlb Alqysy (437 hjry), AlhdAyħ AlŶ blwγ AlnhAyħ fy ςlm mςAny AlqrĀn wtfsyrh, AlmHqq: mjmwςħ rsAŶl jAmςyħ bklyħ AldrAsAt AlςlyA wAlbHθ Alςlmy-jAmςħ AlŝArqħ, (Tbςħ 1), jAmςħ AlŝArqħ, mjmwςħ bHwθ AlktAb wAlsnħ-klyħ Alŝryςħ wAldrAsAt AlĂslAmyħ, 1429 hjry.

56. mnSwr bn mHmd bn ςbd AljbAr AlsmςAn (489 hjry), tfsyr AlqrĀn, AlmHqq: yAsr bn ĂbrAhym wγnym bn ςbAs bn γnym, (Tbςħ 1), AlryAD, dAr AlwTn, 1418 hjry.

57. yςyŝ bn ςly bn yςyŝ Abn yςyŝ (643 hjry), ŝrH AlmfSl, (Tbςħ 1), byrwt, dAr Alktb Alςlmyħ 1422 hjry.